عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

اليمن: إقالة نجل شقيق صالح من قيادة وحدة لمكافحة الإرهاب

صنعاء ـ أ.ش.أ: كشف مصدر عسكري يمني النقاب عن إقالة المقدم الركن محمد محمد عبدالله صالح من قيادة وحدة المهام الصعبة المتخصصة في مكافحة الإرهاب وتعيين المقدم الركن عبداللطيف السواري بديلا عنه وذلك في إطار قرارات إعادة هيكلة وحدات الجيش اليمني. والمقدم محمد هو نجل شقيق الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح، وتعتبر الوحدة العسكرية التي كان يقودها إحدى قوات النخبة في الجيش اليمني. وقدم المقدم محمد محمد عبدالله صالح التهنئة لخلفه في قيادة وحدة المهام الصعبة المتخصصة في مكافحة الإرهاب المقدم الركن عبداللطيف السواري بالمنصب الجديد.

مقتل 3 قياديات في «العمال الكردستاني» بباريس وتركيا تدين وتعتبره «انشقاقات داخل الحزب»

باريس ـ أ.ف.ب: عثر على جثث ثلاث ناشطات كرديات امس الاول قتلت كل واحدة منهن برصاصة في الرأس في مقر معهد للاكراد بوسط باريس بحسب مصادر متطابقة.

وصرح وزير الداخلية الفرنسي مانويل فالس في موقع الجريمة «قتلت ثلاث نساء فيما يبدو أنها عملية اعدام. انه حادث خطير لذا حضرت شخصيا. انه امر غير مقبول بتاتا»، مؤكدا «تصميم السلطات الفرنسية على القاء الضوء على هذا العمل الذي لا يحتمل».

وابلغ فرع مكافحة الارهاب في نيابة باريس بالامر وعهد بالتحقيق الى فرع مكافحة الارهاب في الشرطة القضائية.

وفي وقت سابق، اعلن مصدر في الشرطة ان «موقع الجريمة يوحي بانها عملية اعدام لكن التحقيق سيوضح ظروف هذه المأساة».

وقال الوزير «الكثير من الناس يعرفون رئيسة مركز الاعلام الكردي فيدان دوغان» احدى الضحايا الثلاث.

وكانت دوغان (32 عاما) ايضا ممثلة المؤتمر الوطني لكردستان في فرنسا بحسب بيان لاتحاد الجمعيات الكردية في فرنسا.

وبحسب الاتحاد، فان الضحيتين الاخريين هما ساكين كانسيز احدى «مؤسسات حزب العمال الكردستاني» المحظور في تركيا وناشطة تدعى ليلى سويلميز. ودوغان وسويلميز مولودتان في تركيا بحسب مصدر قريب من التحقيق.

وبحسب الخبيرة دوروتي شميت من المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، فان الضحية الثالثة ساكين كانسيز كانت «مقربة جدا من اوجلان».

وفور الاعلان عن هذا النبأ، تجمع مئات الاكراد امام المبنى رافعين اعلاما تحمل صورة زعيم المتمردين الاكراد المسجون عبدالله اوجلان وهاتفين «كلنا حزب العمال الكردستاني» و«الاتراك قتلة وهولاند شريكهم».

وقال ليون ايدارت المسؤول عن المركز وفي اتحاد الجمعيات الكردية لوكالة فرانس برس ان النساء الثلاث كن وحدهن ظهر الاربعاء في المركز الواقع في شارع لافاييت في الدائرة العاشرة في باريس.

وفي المساء حاول احد اعضاء الجالية الكردية الاتصال بهن بدون جدوى.

وقد حاول زيارة المكان لكن لم يكن لديه مفاتيح ولم يتمكن من دخول المقر.

وبحسب اتحاد اكراد فرنسا، توجه أصدقاء لهن الى المقر بعد ان ساورهم القلق ورأوا عند الباب آثار دماء فخلعوه للدخول.

وعثروا على الجثث الثلاث عند قرابة الساعة 1:00 صباحا (منتصف الليل ت غ) بحسب المصدر. وقتلت امرأتان برصاصة في العنق والثالثة تحمل آثار رصاص في المعدة والجبين بحسب الاتحاد. ولا يحمل المبنى اي شارة تدل على وجود مركز الاعلام الكردي فيه. ودعا اتحاد الجمعيات الكردية في فرنسا اكراد اوروبا الى «التجمع في باريس للتنديد بهذه الجريمة».

من جهته، اعلن نائب رئيس حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا حسين تشليك انه يبدو ان جرائم القتل هذه «تصفية حسابات» داخل الحزب.

وقال «نعلم ان هناك انشقاقات داخل حزب العمال الكردستاني»، مشيرا الى فرضية ارتباط هذه القضية بالحوار الأخير الذي اطلقته أجهزة الاستخبارات التركية بطلب من رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان مع زعيم حزب العمال اوجلان لنزع أسلحة المتمردين الاكراد.

في نفس السياق، دان الناطق باسم الحكومة التركية مقتل ثلاث ناشطات كرديات في باريس، واصفا ذلك بأنه «اعدام تعسفي».

وصرح بولنت ارينج للصحافيين قائلا «أدين هذا العنف الذي وقع على شكل اعدام تعسفي.. انه عمل مؤسف، واقدم التعازي».

دعوة لمظاهرات «عراقنا واحد» اليوم والحكومة تحاول معالجة مطالب المحتجين

بغداد ـ وكالات: فيما قررت اللجنة الوزارية التي شكلها مجلس الوزراء العراقي لمتابعة مطالب المتظاهرين اتخاذ عدة اجراءات لمعالجة عدد من الملفات منها ما يتعلق بقانون المساءلة والعدالة «اجتثاث البعث سابقا» والافراج عن المعتقلين والمعتقلات، قالت قناة الجزيرة الفضائية أمس انه تمت الدعوة الى تظاهرات جديدة اليوم ضد سياسات رئيس الحكومة نوري المالكي تحت اسم «عراقنا واحد».

وذكر بيان للجنة الوزارية السباعية امس أن اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء العراقي لمتابعة مطالب المتظاهرين اجتمعت برئاسة نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني وبحضور كامل اعضائها واستضافت اللجنة ممثلين عن مجلس القضاء الاعلى وهيئة المساءلة والعدالة وبحثت ملفي النزلاء والموقوفين والمساءلة والعدالة، وتم التوصل الى جملة من الاجراءات التي من شأنها ان تحدث تقدما ملحوظا لمعالجة هذه الملفات.

وأضاف البيان أن اللجنة أوصت بتكثيف العمل بلجان التحقيق الميدانية لمتابعة وحسم ملفات الموقوفين وتخصيص عدد من ضباط التحقيق في وزارة الداخلية وتفريغهم للعمل مع المحاكم المختصة للاسراع بحسم ملفات الموقوفين باقصى سرعة والطلب من مجلس القضاء الاعلى حث وتوجيه السادة القضاة لتفعيل الجواز القانوني القاضي بامكانية شمول النساء الموقوفات باحكام الكفالة الضامنة لحين حسم الدعوى.

كما تم التأكيد، بحسب البيان، على وزارة العدل بالتنفيذ الفوري لقرارات الافراج الصادرة من المحاكم والافراج عنهن من الاقسام الاصلاحية مباشرة والتوصية الى مجلس الوزراء بالموافقة على تمديد مدة طلبات الاعادة الى الوظيفة والاحالة الى التقاعد وفق قانون المساءلة والعدالة لمن منعته الظروف الامنية من التقديم ضمن السقف القانوني.

وأشار البيان الى أن اللجنة ستواصل اجتماعاتها لمتابعة ما تم انجازه بصدد ما ذكر اعلاه والتعامل مع ما سيردها من طلبات مستقبلا.

وجددت اللجنة الوزارية، دعوتها للمواطنين لتقديم مطالبهم الى مكاتب وزارة حقوق الانسان في المحافظات ومكاتب المحافظين ومجالس المحافظات لايصالها الى اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة مطالب المتظاهرين.

وكان مجلس الوزراء اعلن عن تشكيله لجنة وزارية من سبعة وزراء يرأسها نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني لتسلم طلبات المتظاهرين المشروعة والمنسجمة مع الدستور لغرض دراستها وامكانية تنفيذها.

الى ذلك، قالت النائبة عن ائتلاف العراقية الحرة عالية نصيف «ان تحديد ولاية رئيس الوزراء هي عملية مخالفة للدستور وللنظام الانتخابي الذي يستند الى حق الناخب في اختيار من يقوم بتمثيله في الحكومة».

وأضافت نصيف في بيان صحافي انه وفقا للمادة 13 من الدستور العراقي الذي يعتبر القانون الاعلى في البلاد، يعد تحديد ولاية رئيس الوزراء مخالفة للمادة 13 من الدستور وفيه مخالفة للنظام الانتخابي الذي يستند الى حق الناخب في اختيار من يقوم بتمثيله في الحكومة.

تنصيب تشافيز يتحول إلى حفل شعبي لتكريمه والمحكمة تقرر إرجاء أدائه القسم

كراكاس ـ أ.ف.ب: احتفلت الحكومة الفنزويلية مع الشعب وعدد من رؤساء الدول الأجنبية رمزيا امس ببدء الولاية الرئاسية لهوغو تشافيز الذي يعالج في احد مستشفيات كوبا.

وضاعفت الحكومة في الأيام الاخيرة الدعوات الى تجمع شعبي كبير امام قصر ميرافلوريس الرئاسي في كراكاس لدعم الرئيس الذي خضع في 11 ديسمبر في هافانا، لعملية جراحية رابعة منذ تشخيص اصابته بالسرطان. ولم يظهر تشافيز علنا ولا مرة منذ ذلك الحين.

وقال نائب الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو الذي عهد اليه تشافيز بصلاحياته قبل ان يغادر البلاد في العاشر من ديسمبر، مساء امس الأول «سننظم حدثا كبيرا تكريما لتشافيز وسنقسم اليمين مع هذا الدستور». واضاف «انه يوم تاريخي لانه بداية الولاية الرئاسية 2013ـ2019».

وقبيل ذلك، أعلن رئيس الجمعية الوطنية ديوسدادو كابيو على تويتر انه «سيتم تنصيب الشعب رئيسا وكلنا تشافيز»، مكررا بذلك احد شعارات الحملة الانتخابية لتشافيز.

ومساء الأربعاء انتهت المواجهة بين الحكومة والمعارضة التي احتجت على «الفراغ الدستوري» الناجم عن غياب تشافيز، بإعلان المعارض الرئيسي انيريكي كابريليس موافقته على قرار محكمة العدل العليا السماح بإرجاء التصويت.

فقد رأت المحكمة ان تشافيز الذي يعالج منذ شهر في مستشفى في كوبا سيتمكن من اداء اليمين بعد العاشر من يناير كما ينص الدستور وستبقى حكومته تتولى تصريف الأعمال الى ان يتم تنصيبه.

وقالت رئيسة المحكمة ايستيلا موراليس في مؤتمر صحافي ان حفل التنصيب «يمكن ان يتم بعد العاشر من يناير امام محكمة العدل العليا».

واضافت ان الحكومة ستقوم كما نائب الرئيس بتصريف الاعمال بعد هذا الموعد بموجب «مبدأ استمرارية النظام».

كما ذكرت ان القضاء الأعلى يستبعد في الوقت الراهن إرسال لجنة طبية الى كوبا كما طالبت المعارضة في حين لايزال الرئيس غائبا منذ رابع عملية جراحية خضع لها جراء اصابته بالسرطان، في 11 ديسمبر في هافانا.

وقال زعيم المعارضة «صدر قرار وهناك تفسير لمحكمة العدل العليا، الان يعود الى مادورو تحمل المسؤولية والحكم».

واعتبر مع ذلك ان «المؤسسات لا يجوز ان تكون في خدمة حزب»، ملمحا بذلك الى محكمة العدل العليا التي غالبا ما تأتي قراراتها لصالح الحكومة.

وظهر تشافيز لآخر مرة في وسائل الإعلام الرسمية لدى مغادرته الى كوبا في العاشر من ديسمبر للخضوع لعملية جديدة بعد تشخيص اصابته بالسرطان في يونيو 2011.

وترى الحكومة انه بموجب الدستور، يمكن للرئيس الذي انتخب في السابع من اكتوبر اداء اليمين ما ان تسمح له حالته الصحية امام محكمة العدل العليا، اذا لم يتمكن من القيام بذلك امام النواب. وفي هذه الحالة لا يتم ذكر اي موعد. وتشهد فنزويلا وضعا لا سابق له في تاريخها يتمثل بهذا الغياب المعلن للرئيس الذي يحكم البلاد منذ 1999 واعيد انتخابه في اكتوبر، عن حفل تنصيبه الذي ينص عليه الدستور.

وأكدت الحكومة الثلاثاء ان الرئيس الاشتراكي البالغ من العمر 58 عاما ويثير وضعه الصحي قلقا كبيرا، سيبقى في هافانا الخميس بتوصية من اطبائه بعد تعرضه «لالتهاب رئوي حاد».

جانب من الاحتفالية التكريمية التي اقامها الفنزويليون لتشافيز امام القصر الرئاسي أمس (أ.ف.ب)

خبراء: إيران مسؤولة عن الهجمات الإلكترونية على مصارف أميركية

سان فرانسيسكو ـ أ.ف.ب: تتعرض مؤسسات مالية اميركية لهجمات الكترونية على نطاق واسع يعتقد ان ايران مسؤولة عنها ردا على العقوبات السياسية المفروضة عليها.

وقال جيمس لويس المسؤول السابق في وزارة التجارة الاميركية والخبير حاليا في الامن المعلوماتي في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية لصحيفة «نيويورك تايمز» ان «الحكومة الاميركية واثقة من ان ايران تقف وراء هذه الهجمات».

وفي حين تبقى هوية المسؤولين عن هذه الهجمات غامضة، من الواضح انهم يستخدمون سلاحا جديدا لتخريب مواقع المصارف بارسال كم هائل من الطلبات للحصول على معلومات.

وبحسب الخبراء في الامن المعلوماتي ادخل القراصنة قيروسات على مركز تخزين المعلومات وشنوا هجمات الكترونية على نطاق واسع.

وقال كارل هربرغر نائب رئيس مؤسسة ريدوير المتخصصة في الحلول الامنية ان «القراصنة يطورون كثيرا الادوات التي يستخدمونها في هجماتهم، وهذا انجاز جديد بالنسبة اليهم».

وتعرضت المصارف العشرين الرئيسية في الولايات المتحدة الاربعاء لموجة ثالثة من الهجمات سبق كل واحدة منها اعلان مجموعة تطلق على نفسها اسم قراصنة عز الدين القسام للمعلوماتية، مسؤوليتها عنها.

وبدأت هذه الهجمات في سبتمبر من العام الماضي بحسب ريدوير المتخصصة في المسائل المتعلقة بالامن المعلوماتي وكلفت بالتحقيق في هذا الملف.

وقال هربرغر «ما نشهده هو اساسا هجمات متكررة غير مسبوقة على قطاع المعلوماتية»، واضاف «سجل نوع من الهدوء في الهجمات المعلوماتية لتعود وتشن مجددا».

واعد المهاجمون بطريقة ذكية طلبات لاستهداف الصفحات المشفرة او مراكز تخزين المعلومات يصعب التعامل معها، وبالتالي تضر اكثر بالمواقع الالكترونية، وقال هربرغر ان «هذه الهجمات ترمي الى استهلاك الموارد بسرعة، ان هذا الاسلوب اداة ممتازة من وجهة نظر القراصنة».

مثل هذه الطلبات سيئة للغاية لان المبادلات المشفرة محمية من ادوات الامن المعلوماتي الرامية الى الوقاية من مثل هذه الهجمات.

ويبدو انه لم يتم سحب اي اموال خلال هذه الهجمات وحذر هربرغر من انه لم يتم بعد تقييم الحجم الدقيق للاضرار.

ووصف كيف يلجأ القراصنة احيانا الى هذا الاسلوب لتخريب الانظمة ما يتيح لهم الوصول الى مركز تخزين المعلومات.

وتعرض المصارف لهجمات يعني ان هذا الامر قد يطول ايضا قطاعات اخرى او حتى انظمة تشرف على بنى تحتية حيوية.

وقال هربرغر «اذا كان من السهل مهاجمة المصارف فكيف لا تكون انظمة اخرى عرضة لمثل هذه الهجمات؟»، وحذر جون بامغارنر من الوحدة المتخصصة في درس عواقب القرصنة المعلوماتية، من التسرع في توجيه اصابع الاتهام الى اي جهة في هذه الهجمات.

وقال ان «هؤلاء القراصنة يستفيدون من السرية التي تؤمنها شبكة المعلوماتية للتستر على هوياتهم».

وتابع «ليس هناك ادلة قاطعة تؤكد ان الحكومة الايرانية مسؤولة عنها».

وزيرة العمل تعلن عدم الاستمرار بمنصبها وأوباما يشكرها

واشنطن ـ أ.ش.أ: أعلنت وزيرة العمل الأميركية هيلدا سوليس أنها ستترك منصبها قريبا، لتكون بذلك العضو الخامس من الإدارة الأميركية الذي يعلن عن تركه الحكومة منذ الانتخابات الرئاسية في نوفمبر الماضي.

وفي بيان للبيت الأبيض امس، وصف الرئيس باراك أوباما الوزيرة بأنها قامت بأعمال بطولية في مجال الخدمة العامة من أجل الأسر العاملة من خلال عملها كداعية للعدالة البيئية في كاليفورنيا ومشرعة بالكونغرس ووزيرة للعمل.

وأوضح أوباما أنها كانت على مدى السنوات الأربع الماضية أحد الأعضاء البارزين في فريقه الاقتصادي للعمل على التعافي من أسوأ انكماش اقتصادي منذ الكساد العظيم وتعزيز الاقتصاد للطبقة المتوسطة، مشيرا إلى أن جهودها ساعدت على تدريب العاملين لشغل الوظائف في المستقبل وحماية صحة وسلامة العمال وإعادة ملايين الأميركيين إلى العمل.

وأعرب أوباما عن امتنانه وشكره لسوليس على التزامها الثابت وخدمتها ليس فقط للإدارة ولكن للشعب الأميركي بأكمله.. وتمنى لها كل التوفيق في مساعيها المقبلة.

وكانت سوليس أول امرأة من أصل لاتيني تتولى وزارة العمل. وكان وزراء الخارجية هيلاري كلينتون والدفاع ليون بانيتا والخزانة تيموثي جايتنر، إضافة إلى مسؤولة إدارة حماية البيئة ليزا جاكسون، قد أعلنوا عدم عزمهم الاستمرار في الإدارة في الولاية الثانية للرئيس الجمهوريين وزيرا للعدل في إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما الجديدة.

وقال مسؤول بالبيت الأبيض امس الأول إن هولدر من بين اعضاء الحكومة الذين سيحتفظون بمناصبهم.

وكان يعمل ضمن قوة المهام التي يشرف عليها جو بايدن نائب الرئيس لإيجاد سبل للحد من العنف المسلح بعد مقتل أطفال الشهر الماضي عندما أطلق مسلح النار في مدرسة في نيوتاون بولاية كونيتيكت.

ومن النادر أن يتولى أحد منصب وزير العدل لأكثر من 4 سنوات في الولايات المتحدة.

وكان هولدر محور انتقادات الجمهوريين الذين حاولوا الإطاحة به بعد عملية فاشلة نفذتها الإدارة بهدف منع تهريب السلاح على امتداد الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك.

فقد سمح المكتب الأميركي للكحوليات والتبغ والأسلحة النارية والمتفجرات بتسريب أكثر من ألفي قطعة سلاح بشكل غير مشروع إلى المكسيك.

صورة ارشيفية لأوباما مع وزيرة العمل السابقة (أ.ب)

إدارة أوباما تحث بريطانيا على البقاء بالاتحاد الأوروبي

لندن ـ أ.ش.أ: حذرت إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما، بريطانيا من أنها تخاطر بتدمير علاقتها بالولايات المتحدة والتهميش من المجتمع الدولي في حالة تركها الاتحاد الأوروبي.

وقال فيليب جوردون مساعد وزيرة الخارجية الأميركية للشؤون الأوروبية والأوراسية في تصريحات خلال زيارة إلى لندن للاجتماع مع الوزراء هناك ونقلتها صحيفة «الإندبندنت» البريطانية على موقعها الإلكتروني امس «نحن نقدر قيمة صوت بريطانيا القوي في اتحاد أوروبي قوي».

وأضاف جوردون «لدينا علاقة متنامية مع الاتحاد الأوروبي كمؤسسة تمتلك صوتا متزايدا في العالم ونريد أن نرى صوتا بريطانيا قويا في الاتحاد الأوروبي، حيث إن ذلك في مصلحة الولايات المتحدة».

وأشار جوردون إلى أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لن يحسن العلاقة الخاصة بأي طريقة كانت، موضحا أن بلاده ستواصل تشكيل روابط أقوى مع الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي الذي ترى أن صوته متنام في أنحاء العالم، كما أنه شريك مهم في القضايا العالمية.

واعتبرت الصحيفة أن التصريحات العلنية لجوردون وهو عضو كبير بالإدارة الأميركية تظهر مستوى القلق لدى واشنطن بسبب اجراء الاستفتاء المثير للجدل بشأن عضوية بريطانيا بالاتحاد الأوروبي.

وأشارت الصحيفة إلى أن رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون قال أمام مجلس العموم البريطاني انه برغم أن انسحاب بلاده من الاتحاد الأوروبي أمر غير مفضل بالنسبة له لكنه أمر يمكن تخيله.

ولفتت الصحيفة إلى أن كاميرون قد يعلن عن استفتاء سيجرى في عام 2018 حول عضوية بريطانيا في الاتحاد الاوروبي عقب الانتخابات المقبلة خلال خطابه الذي طال انتظاره في هذا الشأن.

وأشارت الصحيفة إلى أن الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند أكد بدوره على أن بريطانيا لا يمكنها اختيار أي قوانين تفضلها من قائمة الاتحاد الأوروبي ويتعين عليها إدراك أن تلك العضوية هي مدى الحياة.

وأشارت الصحيفة إلى أنه في خضم الصخب بشأن بريطانيا والاتحاد الأوروبي نشرت بعض الشركات الكبرى خطابا موقعا يقول إن تلك المحاولات لتغيير بنود العضوية قد يخلق عدم يقين مدمر ويؤدى لتضاؤل الاستثمار في بريطانيا.